

الحوار في فكر القائد المؤسس

■ الجميع.. بمن فيهم من اختلفوا معه أو حاربوه، يعترفون ان الرئيس علي عبدالله صالح كان ولايزال رجل الحوار الأول، وان الحوار لديه هو القاعدة في تعامله مع جميع القوى والتيارات السياسية في سبيل تجاوز كل المصاعب والمعضلات. وبالحوار الحكيم الرصين صنع الرئيس اليمن الجديد.. فبه تحققت الوحدة والديمقراطية والتعددية.. وبالحوار أفلق ملف الحدود مع السعودية وعُمان واعدة حنيش.. وبه ايضاً صار لليمن سياسة خارجية متوازنة وحكيمة جعلت منه رقماً مهما على مستوى محيطه العربي والاقليمي.

كتب : أحمد عبد العزيز



الميثاق الوطني المشروع السياسي المبكر الجامع لكل القوى الوطنية

بالحوار حقق الرئيس الوحدة أعظم منجزات اليمن

تجاوز قضايا الحدود واستعادة حنيش أثبت للعالم سلامة نهج فخامة الرئيس بالانحياز لمبدأ الحوار

والمحطات التي شكلت واقعا السياسي والاجتماعي والثقافي اليوم، فإن الحوار ايضا كان الوسيلة الحكيمة التي اتبعها فخامته في سياستنا الخارجية وحقق بها الكثير من المكاسب التي جعلت من اليمن رقماً مهماً على مستوى المنطقة والأقليم، كما كان الحوار ايضاً هو مفتاح الحلول الناجعة لتجاوز الكثير من المشاكل والقضايا ولعل أبرزها تجاوز قضايا الحدود مع كل من المملكة العربية السعودية من جهة ومع سلطنة عمان من جهة أخرى إضافة الى تجاوز وإنهاء مشكلة احتلال اريتر بالجذيرة حنيش. وان كانت تسوية قضايا الحدود تلك مثلت مكسباً وطنياً وقومياً لليمن واشفاقاً وللامة العربية بأسرها، فإنها ايضاً اثبتت سلامة النهج الثابت لفخامة الرئيس علي عبدالله صالح في تعامله مع القضايا الوطنية والقومية العربية بالحوار والحكمة والتعقل والثبات حتى تتحقق الاهداف الكبيرة. وقد ظلت بلادنا بقيادة فخامة الرئيس علي عبدالله صالح وعلى الدوام تطالب بالتجاوز لحل كل المشكلات العربية والاقليمية حيث كان هذا النهج ثابتاً في حرب الخليج الأولى بين العراق وايران وايضاً في حرب الخليج الثانية واحتلال العراق للكويت وازاء كافة القضايا والمتطلبات العربية والاسلامية وعلى مستوى الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامي على حد سواء. كما قدمت اليمن بقيادة زعيمها الرئيس علي عبدالله صالح ولأول مرة للعالم نموذجاً وتجربة جديدة تمثلت في انتهاز الحوار مع عناصر الجماعات الارهابية والتي حققت فيها النجاح الكبير الذي اشاد به العالم وبدأت العديد من دوله تنتهج هذا المسلك الحميد والوسيلة الناجعة مع الجماعات الارهابية، وبمكثنا التأكد وبثقة كاملة ان فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية ومنذ تسلمه مقاليد الحكم في البلاد وفي كل المراحل وامام كل المعضلات والتحديات التي واجهها الوطن كان الحوار هو مبداه ونهجه الاول والثابت، بل ويعترف الجميع للرئيس علي عبدالله صالح حتى الذين اختلفوا معه وحاربوه انه رجل الحوار وان الحوار لديه هو القاعدة في تعامله مع جميع القوى والتيارات السياسية وفي سبيل حل كل الأزمات والمعضلات والتي آخرها وليست آخر النقام الأحزاب الكبيرة المؤتمر الشعبي العام والقبائل المشتركة الممثلين في مجلس النواب وحلفائهم وشركائهم من الأحزاب الأخرى الى طاوله الحوار اليوم بدعوة ورعاية من فخامة القائد الرمز الرئيس علي عبدالله صالح على طريق اجراء التعديلات الدستورية واصلاح مسيرتنا الديمقراطية واقامة الانتخابات النيابية القادمة في موعدها المحدد في السابع والعشرين من ابريل عام ٢٠١١م.

بين قيادتي الشطرين والاعتماد على الصبر والحكمة في سياسة وادارة تلك الحوارات بهدف ازالة التباعد وتقريب وجهات النظر بين الجانبين، وتتويجا لتلك اللقاءات الحوارية الودية تم لقاء القمة في صنعاء خلال الفترة (١٩ – ٢٢ ابريل ١٩٩٠م) حيث انتقلت حكومة الشطر الجنوبي الى شمال الوطن للقاء موسع للقيادتين السياسيتين، حيث تضمن هذا اللقاء الاتفاق على اعلان الجمهورية اليمنية وتنظيم الفترة الانتقالية كما نصت عليه بنود الاتفاقية.

وحتى عندما بدأت المخاطر تهدد وحدة الوطن بحرب الانفصال والردة فان فخامة الرئيس ومنذ بداية تلك الازمة حرص كل الحرص على اعتمام مبدأ الحوار ورفض خيار العنف والحفاظ على الوحدة التي تحققت ايضا بالحوار حيث يقول: «ان الوحدة تحققت على قاعدة الحوار والتكافؤ ولم تكن ضمناً او إلحاقاً.. وان الجميع في الوطن شعب واحد متساوون في الحقوق والواجبات.. ومع الحوار واحترام الرأي والرأي الآخر سندم ايدينا لكل الودوديين الشرفاء من أجل بناء اليمن الجديد يمن الوحدة والديمقراطية والامن والاستقرار والسلام..»

الحوار مفتاح الحلول

وان كان نهج الحوار الثابت الذي اخطنه فخامة الرئيس علي عبدالله صالح منذ بداياته الاولى للحكم واستطاع به ان يحقق العديد من الانجازات التاريخية على رأسها اعادة تحقيق الوحدة ثم البناء السياسي والديمقراطي القائم على التعددية السياسية، وغيرها من الانجازات

اللبينات الاولى للعمل السياسي والذي تمثل حينها في قيام وايجاد المؤتمر الشعبي العام كتتنظيم سياسي جامع وضعت بذراته الاولى عبر الحوارات والمناقشات بين جميع الاطراف، وشهدت الفترة من ٢٤ وحتى ٢٩ اغسطس في العام ١٩٨٢م انعقاد المؤتمر الشعبي العام «التأسيسي الاول» تحت شعار «من أجل ميثاق وطني يجسد عقيدة الشعب واهداف الثورة». وقد عكس المشروع الوطني الاول للرئيس علي عبدالله صالح نجاحاً كبيراً وحقق منجز الاستقرار الوطني من خلال قدرته على تحقيق التوازن المطلوب واحتماء الاتجاهات المتناقضة والمتصارعة، كما شكل التفكير بوجود ميثاق وطني يجمع عليه الشعب وتلتزم به الدولة مع تبني عملية الحوار بداية الخروج من عنق الزجاجة وتلمس الطريق في الاتجاه الصحيح للعمل السياسي في تاريخ اليمن الحديث.

التحاور طريق الوحدة

وان مثل اعادة تحقيق وحدة الوطن في الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠م أكبر انجازات الشعب اليمني في تاريخه الحديث على الإطلاق والذي تحقق بفضل حكمة وحكمة الزعيم الودودي علي عبدالله صالح، فهي لم تتحقق وتصبح حقيقة معيشة إلا بكفاح كبير بذاه الرئيس منذ بواكير تسلمه السلطة جاعلاً من الحوار الوسيلة الوحيدة والأسلم لتحقيق هذا الهدف. وبالحوار وحده وبدافع الحرص على توحيد البلاد تمكن الرئيس من تجاوز استغزازات تناقضات الايديولوجية آنذاك في الشمال والجنوب وذلك من خلال العمل على تكثيف اللقاءات الودية ولقاءات القمة

ومنذ بداياته الاولى لتقلده مقاليد الحكم في السابع عشر من يوليو ١٩٧٨م وادراكه منه لأهمية توسيع قاعدة المشاركة الشعبية في صنع القرار وأهمية الحوار وضروراته لكي يكتب لمشروعه السياسي الذي حدده النجاح والخلاص من تلك الأوضاع المتأزمة والمتصدعة التي كانت سائدة حينها، يؤكد الرئيس علي عبدالله صالح بقوله: «أود ان أكون واضحاً في المقام الأول انني كشخص أؤمن بأن الحوار هو الاسلوب الأمثل لحل الخلافات وحسم النزاعات وحل المشاكل، ومن ثم يتبين ان حرصنا على ممارسة الحوار مع كل الفئات والقطاعات الوطنية هو بدافع الاقتناع وليس بدافع الضرورة وبمشراكة كل الاطراف وحوارنا لا يقتصر على فئة او جماعة انما يشمل الجميع..».

التأسيس بالحوار

ومن هذا المنطلق وبعد ان طرح القائد فكرة مشروعه الوطني بإيجاد «ميثاق وطني» وبعد ان تم إعداد مشروع الميثاق من قبل لجنة شكلت لهذا الغرض جاء قرار الرئيس علي عبدالله صالح رقم (٥) بتاريخ ٢٧ مايو ١٩٨٠م بتشكيل لجنة الحوار الوطني كلجنة موسعة تضم ٥١ عضواً من المثقفين والمفكرين واعضاء من مجلس الشعب التأسيسي ومن القوى والاتجاهات الوطنية حيث مثلت تقريبا كل الأحزاب والقوى السياسية التي كانت موجودة حينها بصورة غير رسمية ولكنها موجودة فعلاً. وبعد اقرار الميثاق الوطني الذي من بعدة مراحل بدأت بتشكيل لجنة الحوار ثم العديد من المراحل القائمة على مبدأ الحوار، اصبح الميثاق الوطني وثيقة سياسية وطنية تمثل اطارا نظريا ودليلاً فكرياً للعمل الوطني على الصعيدين الداخلي والخارجي.

وقد دفعت عملية الحوار الوطني التي أرسى نهجها وقادها فخامة الرئيس علي عبدالله صالح في تلك المرحلة العنصية والحساسة في تاريخ الوطن، دفعت القوى الوطنية كلها تقريبا الى ان تصل بعد موجات من الصراع السبلي الى الاقتناع بضرورة الوصول الى حلول ايجابية عبر الحوار، مستمدة جذورها من الواقع القائم ومن القوايت الروحية والوطنية وبمشراكة كل الاطراف وكل الوطنيين الغيورين بعبدا عن سياسة الإنلاء او الإنصاء.

المؤتمر الشعبي ثمرة الحوار

وبالحوار الذي التزمه فخامة الرئيس علي عبدالله صالح نهجاً للعمل منذ البدايات الاولى وما حملته من مراحل صعبة استطاع القائد ان يؤسس

مصدر في الأمانة العامة:

المؤتمر وحلفاؤه لن يسمحوا بالالتفاف على الانتخابات

أحزاب المشترك تحاول تفخيخ الحوار وتعطيل الانتخابات مرة أخرى

اللجنة العليا للانتخابات هيئة دستورية وإجراءاتها من صميم مسؤولياتها وواجباتها

إزاء اللجنة العليا للانتخابات أمر يثير الاستغراب فهو يفقد الكياسة ويعكس عدم الفهم ولا يستند على أي أساس دستوري او قانوني.. فاللجنة العليا للانتخابات هيئة دستورية رشحها مجلس النواب وصدر بها قرار من رئيس الجمهورية طبقاً لما نص عليه القانون...وإن ما اتخذته اللجنة من إجراءات هي من صميم مسؤولياتها وواجباتها طبقاً للقانون وان لجنة الانتخابات بقرار مخاطبة الاحزاب حرصت بذلك على اشراكها بما هو حق لها طبقاً للقانون.

وقال المصدر انه مما يؤسف له ان تقوم احزاب المشترك بمحاولة تعطيل الانتخابات مرة أخرى وهي تترك بأن الانتخابات هي حق للناخبين وليست للأحزاب.. وأضاف المصدر بأن الإخوان في المشترك يعلمون بان تأجيل الانتخابات النيابية في إبريل ٢٠٠٩م جاءت بناءً على التعديل الدستوري للمادة (٦٥) من الدستور والتي نصت على ان التمديد لمدة سنتين ولدة واحدة.. ولولا ذلك لكانت اللجنة العليا للانتخابات قد أجرت الانتخابات في موعدها.

موضحاً بأن الحوارات لا تلغي العمل بالدستور والقوانين النافذة وأن الحل الأمثل لعدم مخالفة او تجاوز المدد الدستورية المتعلقة بالانتخابات والتي لا يمكنها أي طرف هو التسريع بوتيرة الحوار وتعطيل جلساته وبما يكفل إجراء الانتخابات النيابية في موعدها المحدد والتزاماً بنصوص الدستور والقوانين النافذة واتفاق فبراير.

وأكد المصدر بأن المؤتمر وحلفائه ومعهم كافة القوى الخيرة في مجتمعنا لن يسمحوا بالالتفاف على هذا الاستحقاق الدستوري الديمقراطي وإجراء الانتخابات في موعدها المحدد.



■ عبر مصدر مسئول في الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العام عن أسفه إزاء ما تقوم به أحزاب اللقاء المشترك من أعمال تسيء للحوار الوطني الذي التأم شمله تحت رعاية فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية يوم الـ ١٧ من يوليو المجيد لتنفيذ اتفاق فبراير والذي مثل بارقة أمل للعودة للصواب تحت سقف الجمهورية والوحدة.. وأضاف المصدر: لقد فوجئنا في المؤتمر الشعبي العام أكثر من مرة بعدم جدية أحزاب اللقاء المشترك في الحوار ومحاولة تفخيخه حيث إن المؤتمر الشعبي العام وحلفاءه كانوا ولايزالون جادين في إجراء حوار وطني وبناء وهادف على عكس ما فضحته نوايا وتصرفات بعض قيادات المشترك بأساليبها المتنوية وغير الدستورية اللا مسؤولة.

وأضاف المصدر: لقد كنا نتمنى من الإخوان في المشترك الذين يؤكدون التزامهم بالحوار أن يحسنوا اختيار رسلمهم أو من يتحدثون باسمهم ذلك أن المؤتمر وحلفائه يربأون بأنفسهم في مجارة تلك العناصر الإمامية في تصرفاتها الحاقدة والمعادية للوطن ونظامه الجمهوري وللحوار أمثال محمد عبد الملك المتوكل الذي أسمى نفسه رئيساً للمشترك ويكشف كل يوم عن تطاوله ونواياه السيئة وعاديته تجاه الوطن وثورته ونظامه الجمهوري ويمارس تطاوله على قادات وهامات وطنية الوصول إليها عصي على أمثاله ولن يسمحوا بأنفسهم بالجلوس مع تلك العناصر الإمامية الحاملة بعودة النظام الإمامي البائد.

وقال المصدر: إن ما أعلنته أحزاب المشترك من موقف

الافتتاحية .. بقية

إلا أن هذا الانجاز ما كان له أن يسمو على ما سواه من احداث عظمى في تاريخنا لولا انه ارتبط بمنجز الديمقراطية، التي تعني هنا الحرية والعدل والمساواة، وهي القيم التي حددتها اهداف الثورة اليمنية، وسالت دماء كثيرة على مذبحها، منذ عرف شعبنا طريقه الى التقدم، وفي السياق يمكن اعتبار تجربة اليمن في الديمقراطية الحديثة العهد، تجربة متميزة فيها الكثير مما يمكن اعتباره خاصاً بنا نحن اليمنيين، والبعض مما أفاضت علينا به التجربة الإنسانية في هذا المجال، وأيا كانت النظرة الى هذه التجربة فهي في رأي معظم المراقبين وأبناء الوطن على وجه الخصوص تجربة تستحق الثناء.

تعدد سياسي، وتعدد حزبي، حيث لم يعد التعدد السياسي وحده كافياً للقول بنجاح وأصالة هذه التجربة أو تلك، منظمات متعددة الاتجاهات والانتماءات، صحف، حق التعبير عن الرأي بون حدود، وتصبح الكلمة هي المقدمة الأولى للديمقراطية على حد تعبير الزعيم عبدالناصر رحمه الله، منابر متعددة وأشكال لا حصر لها للممارسة الديمقراطية تحميها قوانين أخذت كل ما في تجارب الشعوب

المتقدمة والنامية معاً. لقد تحققت المقولة «لا حرية بدون ديمقراطية، ولا ديمقراطية بلا حماية ولا حماية بدون تطبيق القانون» الواردة في الميثاق والتي يمكن اعتبارها قولاً مأثوراً يكثف المعنى والحكمة في تفكير القائد والتنظيم معاً. إن أحداً لا يستطيع أن ينكر أن دوراً ريادياً في الحياة السياسية والديمقراطية كان المؤتمر قد مارسه خلال العقود الثلاثة الماضية، وما كان هذا ليتحقق لولا أنه حزب ديمقراطي جسد الديمقراطية قولاً وممارسة في حياته الداخلية التي تعكس مدى الحيوية والفاعل، والتأثير في المجتمع، انه حزب الأغلبية الساحقة في صناديق الاقتراع، والحزب الأكثر قرباً في علاقته بالمواطن الذي منحه الثقة مرة بعد أخرى. والمؤتمر الشعبي العام يمر مرحلتين تقريبا في تطوره الديمقراطي الأولى منذ نشأته وحتى قيام الوحدة والثانية بعد إعلان دولة الوحدة وحتى اليوم، ولكل من المرحلتين خصائصهما وسماتهما، وكل مرحلة تحتاج الى مزيد من البحث والدراسة لغنى المرحلتين. ولعلظمة الأحداث التي مرت بها اليمن في كل منهما، كما أن الميثاق الوطني يحتاج الى مزيد من الدراسات والبحوث، فهو وثيقة لم ترق اليها رؤى وبرامج الآخرين بعد، ولابد أن هذه الوثيقة قد مارست دوراً في تعميق الولاء الوطني والتسامح والقبول بالآخر، والذي يعني في نهاية المطاف بذ العنف المادي منه والعنوي، لقد أسس الميثاق الوطني لثقافة جديدة ما فتئت تنمو وتمتد جنورها في أعماق الإنسان والمجتمع اليمني، وأتوقع أن حصادها سيكون وفيراً في الاعوام والعقود القادمة.

العنوان:	الاشتركاات والاعلانات يتفق بشأنها مع الإدارة	سكرتير التحرير	نائب مدير التحرير
الجمهورية اليمنية – صنعاء – منطقة عصر أمام مستشفى سبلاس متفرع من شارع الزبيري.. تلفون: (٤٦٦١٨-٤٦٦١٩) فاكس: (٢٠٨٣٣-٢٠٨٣٣) ص.ب: (٣٧٧٧)	أسعار الاشتراكات:	محمد صالح الجراي توفيق عثمان الشرعبي	عبد الولي المذابي يحيى علي نوري
	الشركات والمؤسسات الأجنبية «٢٠٠» دولار الشركات والمؤسسات اليمنية «٥٠٠» ريال		